المسؤولية الاجتماعية للشركات..... إلى أين؟

بالرغم من أن الوسط الاقتصادي والاجتماعي السعودي يدرك تأثير المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية واهميتها لنمو واستمرارية أعمال الشركات، إلا أن الغالبية العظمى من الممارسات التي تقوم بها الشركات بمختلف احجامها لا تتعدى "الممارسات التقليدية" أو كما يطلق عليها "المبادرات" التي تقوم بتقديمها للمجتمع من وقت لآخر وتعتقد أنها بذلك تؤدي دورها، والحقيقة انها مخاطرة كبيرة في مصداقيتها.

ولذلك أخفقت الكثير من الشركات على وجه الخصوص في السنوات السابقة في تقديم منافع مكتسبة وقيمة مضافة ليس فقط في تقديم منتج أو خدمة مناسبة في السوق، بل وأيضا في بناء علاقة جيدة مع المجتمع المحلي الذي تتواصل معه..

ومن مضاعفات غياب الاستيعاب الكافي للمسؤولية الاجتماعية، أن يتم حصر الدور المسؤول للشركات في المبادرات وما يجب أن تقدمه فقط للمجتمع، وهذا جزء يسير جداً مما يمكن للمسئولية الاجتماعية أن تضيفه للشركات بالدرجة الأولى والذي ينعكس على المجتمع في شكل منتجات وخدمات ذات جودة مناسبة وأسعار تنافسية، وبالتالي مشاركة حقيقة في التنمية الوطنية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

هذه الفجوة تؤكد أهمية الربط بين متطلبات التنمية الوطنية ورعاية مصالح الشركات في توزان وتناسق في جميع المواضيع المرتبطة بالمسئولية الاجتماعية، وعلية فإن تفسيرنا للضغط السائد حاليا على الشركات هو انعكاس لضعف الممارسات والتطبيقات وغياب النموذج الأفضل لكل شركة حسب حجمها وطبيعة أعمالها والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي له. وهذا يترجم بواقعية الفجوة الكبيرة بين السوق المحلي والدولي، ومن المتوقع اتساعها مع الوقت إذا لم يكن هناك تحرك استراتيجي لتقليص هذه الفجوة ومن ثم العمل على التأثير في قطاع الأعمال لتطوير استراتيجيات للمسئولية والاستدامة بشكل متوازن مع الاتجاه السائد في السوق الدولي.

في حين أن الرهان الأساسي في بلد قوي اقتصاديا وتشريعيا كالمملكة العربية السعودية هو رهان على تطوير القدرات والتطبيقات والأنظمة المبني على المعرفة وهو توجه رئيسي للمملكة في السنوات القادمة، ولكن ما تقوم به غالبية الشركات من ممارسات وتطبيقات في المسئولية والاستدامة لا يتوازن مع المكانة الاقتصادية للمملكة على مستوى العالم. وبالرغم من أن الاهتمام متزايد حول قضايا الاستدامة والمسئولية المجتمعية للشركات الا أن هناك نقص كبير في المعرفة والتطبيقات والبرامج الابتكارية والتخصص المهني.

هذا الدور يعتبر ريادي ليس فقط على المستوى المحلي بل وحتى على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهو ما لا نجده مقبولا ألا يكون للمملكة العربية السعودية السبق في التفوق في هذا المجال الحيوي كأكبر اقتصاد حر في المنطقة يستحوذ على 25% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العربي وأكبر احتياطي نفطي في العالم وكذلك من أفضل الاقتصاديات نموا وغيرها من المزايا التنافسية للمملكة، إضافة إلى أهمية المملكة وما تمثله من ثقل سياسي واقتصادي واجتماعي.